

ملخص اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية

اتفاقية المشاركة المصرية-الاوربية

بيان إتفاقية المشاركة المصرية - الأوربية

مدة وسريان الاتفاقية

-وقعت مصر و الاتحاد الاوروبى (١٥ دولة) فى ٢٥ يونيو ٢٠٠١ ببروكسل اتفاقية لاقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين فى مدة اقصاها ١٢ عاما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (تحرير تدريجى) بينما يمتد تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ الاوروبى الى ١٦ سنة.

-وبموجب الاتفاقية يدخل الاتفاق حيز النفاذ فى اليوم الاول من الشهر الثانى التالى للتاريخ الذى تخطر فيه الاطراف بعضها البعض باستكمال اجراءات التصديق.

-ويسرى الاتفاق لمدة غير محدودة (مفتوح) ولأى من الطرفين ان ينهى هذا الاتفاق باخطار الطرف الاخر ،وينتهى سريان هذا الاتفاق بعد ستة أشهر من تاريخ هذا الاخطار.

-وصدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٣٥ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الموافقة على الاتفاق الاوروبى المتوسطى لتأسيس مشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبى.

السلع التى تتمتع بالإعفاءات المقررة - تغطى اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية التجارة فى السلع الصناعية والسلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة .

الموقف الحالى للتخفيضات الجمركية

قامت مصر بالتصديق على اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبى فى عام ٢٠٠٣ ،كما صدق البرلمان الاوروبى عليها أيضا، بالإضافة إلى برلمانات الدول الأوروبية أعضاء لاتحاد الاوروبى.

-ورغبة من الطرفين فى الاسراع بتفعيل الاتفاقية والاستفادة من المزايا التى تتيحها ودون الانتظار لاجراءات التصديق والاطحار ،تم الاتفاق فى صورة تبادل للخطابات بين السيد الاستاذ الدكتور وزير التجارة الخارجية والسيد باسكال لامى المفوض التجارى الاوروبى فى ديسمبر ٢٠٠٣ على بدء تطبيق الشق التجارى لاتفاقية المشاركة المصرية الاوربية اعتبارا من ٢٠٠٤/١/١ ،وصدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الموافقة على التنفيذ المبكر لبعض أحكام الاتفاق الاوروبى المتوسطى.

-وبناء على ذلك تم البدء فى تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الاوربية اعتبارا من ٢٠٠٤/١/١ وتخفيض ٢٥%

على الواردات المصرية من الاتحاد الاوروبى من السلع الصناعية الواردة بالقائمة الاولى (الملحق ٢ من اتفاقية المشاركة المصرية الاوروبية.)

-واعتبارا من ٢٠٠٥/١/١ تم تخفيض ٢٥% أخرى ليصبح اجمالى التخفيض الجمركي على الواردات المصرية المدرجة بالقائمة الأولى من دول الاتحاد الاوروبى ٥٠.٥%

-واعتبارا من ٢٠٠٤/٥/١ تم انضمام عشرة أعضاء جدد إلى الاتحاد الاوروبى من أوروبا الشرقية وبالتالي انضمامهم إلى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وهم (بولندا-المجر-التشيك-سلوفاكيا-ايستونيا-لاتفيا-ليتوانيا-سلوفينيا-قبرص-مالطا)، وبالتالي الاستفادة من اتساع السوق الاوروبى لاسيما بعد انضمام الأعضاء الجدد مما يترتب عليه إضافة قوة استهلاكية كبيرة تبلغ أكثر من ١٠٥ ملايين نسمة إلى أسواق الاتحاد الاوروبى التي تبلغ قوامها ٣٧٥ مليون نسمة.

-وكنتيجة لانضمام أعضاء جدد إلى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، تم إبرام اتفاقية الموعمة بين مصر والاتحاد الاوروبى في ديسمبر ٢٠٠٤ والتي تقضى بتوسيع حصص الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق الاتحاد الاوروبى كما تقضى بذلك المادة ٢١ من اتفاقية المشاركة.

-إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات المصرية من السلع الصناعية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أى قيود كمية أو قيود أخرى ذات أثر مماثل.

-إلغاء الحصص الكمية على الصادرات المصرية من منتجات الغزل والنسيج.

-زيادة الحصص الكمية لبعض السلع الزراعية، ومد بعض مواسم التصدير لبعض السلع، وإلغاء الرسوم الجمركية فى اطار حصص سنوية لسلع جديدة.